مستقبل الدور السياسي الإيراني في العراق: بين النجاح والإخفاق

فراس إلياس *

ملخص: إن قراءة الدور السياسي الإيراني في العراق مستقبلًا محكومٌ بالعديد من السيناريوهات، ويرجع السبب في ذلك إلى تعدّد أنماط الأدوار الإيرانية في العراق، إذ إنّ قراءة الدور السياسي الإيراني في العراق يحتاج إلى دراسة مستفيضة لطبيعة الأهداف التي تسعى إيران إلى تحقيقها في العراق، وعلاقة ذلك برؤية إيران الشاملة في منطقة الشرق الأوسط، لكون سياستها أو إستراتيجيتها في العراق ليست إلا إحدى حلقات توسّعها وتمدّدها في المنطقة، وما العراق إلا نقطة انطلاق نحو مجمل ساحات الشرق الأوسط، فالعراق إذن قاعدة مركزية في سياسة إيران الخارجية، فاهتمامها المتصاعد بالتطورات الحالية في العراق، وعدم السماح بمسّ أدوات نفوذها وسيطرتها في العراق من قبل العديد من الجهات الداخلية والإقليمية والدولية- يشيران إلى مدى الأهمية الإستراتيجية التي توليها إيران للعراق، وهذا ما نراه حاضرًا وما سنراه مستقبلًا.

* جامعة الموصل، العراق

The Future of the Iranian Political Role in Iraq: "Success or failure"

FIRAS ELIAS*

ABSTRACT There are many future scenes through which to read the Iranian political role in Iraq in the future. governed by many future scenarios because of the multiplicity of Iranian roles in Iraq the reading of the Iranian political role in Iraq requires a wide study of the nature of the goals that Iran seeks to achieve In Iraq which is linked to Iran's comprehensive vision in the Middle East the fact that its policy or strategy in Iraq is one of the episodes of expansion and extension in the region and Iraq is a key starting point towards the Middle East as well as a central pillar in Iran's foreign policy . The increasing Vahtmamha interests in current developments in Iraq. and not allowed to stop its control tools in Iraq. by many of the internal regional and international bodies all of these things indicate the extent of the strategic importance of Iraq by Iran and this what we see in present and what we'll see in the future.

* Mosul University. Iraq

رؤية تركية
2019 - (8/4)
103 - 83

المقدمة

تبـوّأَ العـراق أهمية كبيرة في مجـالات الدور السـياسي الإيراني عبر مراحـل تاريخية مختلفة، رسخت هذه الأهمية بدورها جملة من التوجهات والآليات التي أطّرتها إيران في طبيعة تعاملها مـع العـراق، فإيران ظلـت تنظر إلى العراق عـلى أنه الفراغ الـذي ينبغي أن تملأه هي سياسـيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا ودينيًّا...إلخ، ولعل هذا ما دفع إلى سيطرة عقلية الهيمنة والتمدد والنفوذ على العقل الإسـتراتيجي الإيراني، حينما يفكر في العراق بوصفه موقعًا جيوسـتراتيجيًّا متعدد المزايا.

ظلّـت هـذه النظرة ملازمـة لإيران فى تعاملها مـع العراق، وهذا ولّـد الكثير من الأزمات والصراعـات بـين البلدين، وكانـت أكثر صور هذا الـصراع دمويةً الحرب العراقيـة الإيرانية، التي وجدت فيها إيران فرصة مناسـبة لتصدير نموذجها الثوري التوسـعي إلى العراق على أنّه مرحلة أولى، تسـتهدف بعد نجاحه النفوذ والهيمنة على مجمل الشرق الأوسط، بهياكله الثقافية والاجتماعيـة والدينية والمؤسسـاتية، وبعد الاحتـلال الأمريكي للعراق عـام 2003، ونتيجة لحالـة الفوضى المتعددة المجالات التي أفرزتها السياسـات الأمريكية في العراق؛ بسـبب حلّها كل مؤسسـات الدولـة العراقيـة، وإفراغهـا من كل مقومـات الحياة- وجدت إيـران في ذلك فرصة حقيقية للنفوذ إلى الداخل العراقي، عبر اعتماد إسـتراتيجية متعددة المراحل والأشـكال والأنماط؛ إستراتيجية قائمة على احتواء كل الدولة العراقية، وإعادة هندستها من جديد، وفق آليات وصيغ وأنماط تحفظ الوجود الإيراني في العراق.

أنتجت الأدوار الإيرانية في العراق حالة من الفوضى والتأزم، وقد هدفت إيران عن طريق تطبيقاتها الإسـتراتيجية في العراق إلى تقديم العراق بوصفه أنموذجًا استرشـاديًّا للمجتمعات الشـيعية في دول الجوار العراقي؛ فضلًا عن تحويل العراق إلى قاعدة دائمة للوجود العسـكري الإيراني، للانطلاق عن طريقه إلى مجمل ساحات الصراع العسكري في الخليج العربي والشرق الأوسـط، وبهـذا فإن إيران سـعت بعد الاحتلال الأمريكـي للعراق إلى خلـق حكومة موالية لهـا في بغداد، وإعادة بنـاء وصياغة أنظمته المعرفيـة والتعليمية والقيمية، دعـمًا لتنامي هيمنتها ووجودها الدائم فيه.

وعليـه فإن هذه القراءة تشـير إلى أن طبيعـة الدور الإيراني في العراق أكبر من مجرد سـاحة لتصفيـة الحسـابات والصراع على النفـوذ مع القـوى الإقليمية والكبرى، إنّه يهـدف إلى إعادة صيغـة وهندسـة المشـهد العراقي بكل توجهاته ومسـاراته؛ ليتحـول من ثَمّ إلى نسـخة إيرانية جديدة في الشرق الأوسط.

تحـاول الدراسـة الكشـف عـن أهـم المعضـلات التي تواجـه الـدور الإيـراني في العراق، كمعضلـة السـيطرة والنفـوذ وفرض النموذج، عن طريق إعادة تشـخيص وإبـراز العديد من القضايـا الخلافية العالقة، ولاسـيّما تلك المؤثـرة في طبيعة وواقـع الأدوار الإيرانية (القائمة أو المقترحة)، نظرًا لما لها من تأثير رئيس وعلى المستويين الداخلي والخارجي (الإقليمي والدولي)،

مع استشرف مستقبل الدور الإيراني في العراق، في ضوء المعطيات الآنية والمستقبلية، وتداعياتها الشاملة على مختلف الساحات العراقية والإيرانية والإقليمية والدولية، وفي ضوء ذلك تطرح الدراسة سؤالًا رئيسًا: ما مستقبل الدور الإيراني وطبيعته في العراق في ضوء هذه المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية الدولية الشاملة؟.

المبحث الأول: مدخل تأسيسي عام لفهم الدور الإيراني

يشكّل الدور السياسي الإيراني الترجمة العملية للنسق العَقَدي الذي يفكر فيه صانع القرار الإيراني، ويهدف هذا الدور إلى ضمان متطلبات الأمن القومي، والحفاظ على سلامة المصالح الحيوية الإيرانية في إقليم الشرق الأوسط، وإدارة الشؤون الإقليمية والدولية اعتمادًا على القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاستخبارية، ومن ثَمّ السيطرة على قمة الهرم الإقليمي، والتأثير في مجمل الفعاليات الدولية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن إيران تدرك جيدًا أن عدم استخدام إستراتيجيات تدخلية ووقائية يعني بالمقابل مزيدًا من الضغوط والتحديات التي تكون مضطرة لمواجهتها، ومن ثَمّ فهي تعمل جاهدةً إلى إبقاء الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ضمن إطار الفوضى المدارة، واستنزاف القوى الإقليمية والدولية المنافسة، عن طريق تسخير جيوبها وأدوات نفوذها، والتي أظهرت بدورها التزامًا سياسيًّا وعقائديًّا وعسكريًّا بتنفيذ الأدوار الإيرانية، وهو ما يشير بدوره إلى الحالة المعقّدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط اليوم، بحيث أصبحت القوى الإقليمية كالمملكة العربية السعودية أو الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية- في مواجهة أدوار إيرانية بدل دور إيراني واحد، وهذا ما يتطلب بدوره إعطاء مساحة واسعة لفهم الطريقة التي يفكّر بها العقل الإستراتيجي الإيراني، والنسق الذي يخطّط من خلاله للأدوار الإيرانية وأبعادها.

يشكّل الدور السياسي الإيراني الترجمة العملية للنسق العَقَدي الذي يفكر فيه صانع القرار الإيراني ويهدف هذا الدور إلى ضمان متطلبات الأمن القومي والحفاظ على سلامة المصالح الحيوية الإيرانية في إقليم الشرق الأوسط

أوّلًا: التعريف بالدور الإيراني

ينطلق الدور الإيراني من فكرة أن إيران قوة قادرة على بسط هيمنتها على مجمل منطقة الشرق الأوسط، وكانت قد سعت إلى تطبيق هذه الفكرة إبّان حكم الشاه محمد رضا بهلوي بالاستناد إلى العمق الحضاري للإمبراطورية الفارسية. وبالتزامن من قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 دخل الدور الإيراني مرحلة تاريخية جديدة، إذ جرى استبعاد البعد الفارسي القومي موجّهًا للدور الإيراني، والاعتماد بدلًا من ذلك على الإسلام الثوري موجّهًا ومرشدًا لهذا الدور، فضلًا عن العديد من المبادئ الإستراتيجية الأخرى، ومن أهمها التركيز على مبدأ: لا شرقية ولا غربية، إلى جانب تأكيد هذه المبادئ في الدستور الإيراني، وجعلها مبادئ فكرية حاكمة في الإستراتيجية الإيرانية، وعلى هذا الأساس جرى تقسيم دوائر التحرك الإستراتيجي الإيراني إلى الدوائر الآتية:

1. دائرة الجوار الإقليمي.
2. الدائرة الإسلامية.
3. دائرة دول العالم الثالث.
4. دائرة الدول ذات العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية مع إيران.

وفي موضوع التعريف بالدور الإيراني يمكن القول إنّ هناك أربعة قواسم فكرية تتحكم بالتحركات الإيرانية، كما أشار إليها الكاتب الإيراني هوشنك أمير أحمدي، وهي :

1. الدول الإسلامية.
2. دول الجوار الإيراني.
3. الدول الإقليمية.
4. القوى الدولية والكبرى.

إن الدور الإيراني خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومطلع القرن الجديد- تغيّر بنسبة 180 درجة، بحيث إن التحرك الإيراني حيال هذه الدوائر أصابه التقديم والتأخير أو البدء بالعكس، وفي هذا المجال نجد أنّ الخطاب السياسي الإيراني اليوم موجه بنسبة كبيرة منه إلى القوى الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، في حين تأتي دول الجوار الإقليمي في المرتبة الثانية، أما الدول الإسلامية فتأخذ المرتبة الثالثة في سلم الخطاب السياسي الإيراني، فبعد أن كانت الدول والشعوب الإسلامية تحظى بالأولوية في خطابات الخميني في

مطلع الثورة الإيرانية، أصبحت اليوم في قاع الاهتمامات السياسية الإيرانية، بفعل الضغوط الدولية المستمرة حيال إيران، والتي غيرت مساراتها وتوجهاتها الخارجية.

إن إيران بعد عام 1979 ارتبطت بأربع مدارس فكرية أساسية، وعند دراسة وتحليل هذه المدراس، نلاحظ مدى الاختلاف في الأهداف والأولويات في الأدوار الإيرانية، وذلك على النحو الآتي:

1. الإسلام– الإسلام.
2. الإسلام– إيران.
3. إيران– الإسلام.
4. إيران– إيران.

فيما يتعلق بالمدرسة الأولى "الإسلام– الإسلام"، سيطر الإسلام الثوري الإيراني على التوجه العام في الأدوار الإيرانية منذ سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي حتى الحرب العراقية الإيرانية، بحيث كان العامل الديني هو المسيطر على خطابات الخميني الخارجية، من قبيل تصدير الثورة، أو نصرة المستضعفين، أو محاربة الاستكبار العالمي، أما المدرسة الثانية "الإسلام– إيران"، فيتراوح تأثيرها خلال الفترة 1980– 1989؛ أي حتى وفاة الخميني، فخلال هذه الفترة أشعلت الحرب العراقية الإيرانية العامل القومي الفارسي إلى جانب العامل الديني– المذهبي، والشعور المعنوي لدى الجيش والشعب الإيراني، وذلك عن طريق إعادة إحياء البعد الحضاري الفارسي ومزجه بالخطاب الديني الإيراني، في حين أخذت المدرسة الثالثة "إيران– الإسلام"، تفرض نفسها على الواقع السياسي الإيراني منذ وفاة الخميني، وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، إذ أدّت ظروف العزلة الدولية التي فرضت عليها بعد انتهاء الحرب الباردة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون التفاعلات الإقليمية والدولية، إلى ذهاب إيران باتجاه تأكيد مصالحها القومية دون الإسلامية، وتطعيم خطابها السياسي بشيء من المثالية الإسلامية، كشعارات الوحدة الإسلامية، أو مؤتمرات التقريب بين المذاهب، وانطلاقًا من عام 1995 أخذت المدرسة الرابعة "إيران– إيران"، تفرض نفسها على أرض الواقع، خصوصًا بعد وصول التيار الإصلاحي إلى السلطة في مطلع عام 1997، بقيادة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، إذ سيطرت البراغماتية السياسية على التوجهات الخارجية الإيرانية، وذلك عن طريق توظيف الأبعاد الحضارية والتاريخية، وتسخيرها في خدمة المشروع القومي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، فجرى طرح مشروع "حوار الحضارات"، بوصفه ردّ فعل على مشروع "صراع الحضارات" الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عملت إيران وعن طريق هذا المشروع على إعادة طرح نفسها ضمن إطار المجتمع الدولي، وقد حقّقت الكثير من النجاحات في هذا المجال، كما أدّت دورًا كبيرًا في تقديم الدعم العسكري واللوجستي للولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها لأفغانستان والعراق، مقابل تنازلات حصلت عليها من الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت.

وبالمجمل يمكن القول إنّ هناك توجهين عامين في الأدوار الإيرانية، وهي "إيران قبل الثورة" و"إيران بعد الثورة"، إذ إن إيران وطوال فترة الحرب الباردة كانت قد أعطت أهمية كبرى للتعامل مع القطبين العُظميين، فالانفتاح على الخارج كان قد شمل كل القوى التي كانت موجودة على الساحة الدولية في ذَلك الوقت، كما أنها أولت العالم العربي أهمية كبرى عبر فرضية "شرطي الخليج"، التي حظيت بالدعم والقبول الأمريكي، والتي حصلت بموجبها إيران أيضًا على كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة نفسها، كما استمرت إيران في سعيها للسيطرة والنفوذ إلى العالم العربي حتى بعد انهيار نظام الشاه محمد رضا بهلوي، ولكن هذه المرة على أساس أطروحة "تصدير الثورة الإسلامية"، خصوصًا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، شهد ولادة العديد من الجمهوريات المستقلّة في آسيا الوسطى والقوقاز، فإلى جانب "الانفتاح الخارجي"، ظهر "التوسع الإقليمي" في الأدوار الإيرانية، التي جعلت من استهداف هذه الجمهوريات سياسيًّا هدفًا أساسيًّا لها، فوفقًا للكاتب الإيراني روح الله رمضاني، إن كان: مبدأ لا شرقية ولا غربية قد طرح نفسه منذ بداية الجمهورية الإسلامية في إيران، فإنه في المقابل لا يعني عدم التقرب من الشمال والجنوب، ودخولها بوصفها قناعات راسخة في العقلية الإستراتيجية الإيرانية.

إذ إن متغير القوة يُعدّ ركيزة أساسية في الأدوار الإيرانية، ومن هنا عمدت إيران إلى توظيف مقدرات قوتها الإستراتيجية الشاملة المادية والمعنوية في خدمة أدوارها السياسية والعسكرية، كما أنّها عملت على المزاوجة بين مقومات قوتها الشاملة وطبيعة الأدوار التي تسعى للقيام بها إقليميًّا ودوليًّا، فهي تنظر إلى نفسها على إنها قطب إقليمي في الشرق الأوسط، كما أنها تُعدّ نفسها مسهمًا قويًّا بتحول النظام الدولي نحو التعددية، إلا أنها في المقابل تواجه مشكلة الثقة الزائدة بقدراتها ومواردها، ففي الوقت الذي تسعى فيه إلى ممارسة أدوار دولية فاعلة، تُجابَه بتحديات إقليمية ودولية متعددة تسعى إلى إبقائها في خانة الدولة متوسطة القوى، كما أن طموحاتها عادة ما تقابل بطموحات قوى إقليمية أخرى أكثر مشروعية ومقبولية من قبل المجتمع الدولي، وهذه الشروط هي الأخرى في غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لإيران، فالعقوبات الدولية المفروضة على إيران، مردها هو عدم قبول إيران بذلك، ويبقى السؤال هو: هل تستطيع إيران إيجاد معادلة مناسبة تحافظ بها على دورها ودور القوى الكبرى؟ أم أن ذلك من الصعب في ظل أيديولوجيا الجمهورية الإسلامية؟ في الواقع تحقيق هذا التوازن الدقيق والمعقد يمثّل المحكّ على نفاد دور إيران أو استمراريته.[1]

إن الفرق كبير جدًّا بين امتلاك الموارد وبين توظيفها، فهي على الرغم من امتلاكها موارد إستراتيجية وإرادة سياسية تسعى إلى توظيفها وإنفاذها باتجاه الساحتين الإقليمية والدولية عن طريق مجموعة من المشروعات السياسية والإستراتيجية التي تأتي عادةً على شكل تصريحات سياسية في المحافل الإقليمية والدولية، والتي بدورها يكتنفها الكثير من المبالغة بالذات الإيرانية وقدرتها على التغير، وخلق مستقبل أفضل للبشرية، إلا أنّها بالمقابل تواجه مشكلة إسباغ حالة من المقبولية والشرعية لصورتها ودورها الخارجيين، فعلى سبيل المثال "نظرية أم القرى"

ينطلق الدور الإيراني من فكرة أن إيران قوة قادرة على بسط هيمنتها على مجمل منطقة الشرق الأوسط وكانت قد سعت إلى تطبيق هذه الفكرة إبّان حكم الشاه محمد رضا بهلوي بالاستناد إلى العمق الحضاري للإمبراطورية الفارسية

للمفكر الإيراني محمد جواد لاريجاني ترمي إلى جعل قم وطهران أم القرى بدلًا من مكة المكرمة والمدينة المنورة، أي مركزًا للعالم الإسلامي، وعاصمة لكل المسلمين، والتي سيكون فيها قيادة العالم الإسلامي، لتتزعم الأمة بزعامة ولاية الفقيه.[2] فهي في الوقت الذي تدعو فيه عن طريق خطاباتها السياسية والدينية إلى الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، تذهب إستراتيجيتها العسكرية باتجاه إلغاء الآخر، أو خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي بالدول الأخرى، تحت ذريعة حماية المذهب أو الدفاع عن المقدسات، أو حتى استغلال الشعائر الدينية وتوظيفها لخدمة أهدافها السياسية، ولنا في الأدوار الإيرانية خلال مواسم الحج خير مثال على ذلك.

وممّا تقدّم يمكن القول إن الذات الإيرانية تشكل رافدً مهمًّا للأدوار الإيرانية، سواء أكان ذلك على مستوى التعامل السياسي أم الديني أم الإستراتيجي، إذ تسعى إيران دومًا إلى إبراز شخصيتها في إطار ترويجي ناعم، قادر على التأثير في الناس في الأوساط الاجتماعية داخل إيران وخارجها، بالشكل الذي يجعل منهم قادة ثوريين تسير خلفهم جيوش مليشياوية من شعوب منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى الشعارات الثورية التي أخذت تفرض نفسها على الخطابات الرسمية للأحزاب والتيارات السياسية في المنطقة العربية، والمقربة من المشروع الإيراني فيها، فالشعارات السياسية من قبيل "الموت لأمريكا، الشيطان الأكبر، الإسلام المحمدي"، والتي يمكن مشاهدتها في العديد من دول المنطقة، كالعراق وسوريا والبحرين واليمن وحتى فلسطين، ومن ثَمّ نجد أن جميع هذه المحاولات الإيرانية تأتي في إطار تعظيم الذات الإيرانية، وفرضها على شعوب منطقة الشرق الأوسط خدمة للأدوار الإيرانية وأهدافها.

ثانيًا: مقومات الدور الإيراني

لكي يمكننا معرفة طبيعة الأدوار الإيرانية في العراق، وما يرتبط بها من خيارات إستراتيجية- لابد أن نطلع على عناصر قوتها الشاملة التي تؤثر في طبيعة هذه الخيارات، إلى جانب البيئة الخارجية التي تؤثر في حدود الحركة الإيرانية واتجاهاتها، وانطلاقًا مما تقدّم يمكن تسليط الضوء على أهم المقومات الرئيسة الحاكمة للأدوار الإيرانية، وفق ما يأتي:

1. المقوّم الجيوبوليتيكي

تتبوّأ إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية؛ نظرًا لأهمية موقعها الجيوبوليتيكي، إذ تقع إيران في منطقة الشرق الأوسط، ويحدها من الشمال كلّ من أرمينيا وتركمانستان وأذربيجان، والتي تطل فيها على دول آسيا الوسطى بحدود برية طولها 1740 كم، أما شرقًا فتحدّها كل من باكستان وأفغانستان بحدود طولها 830 كم، و850 كم على التوالي.[3] ومن الغرب ترتبط بحدود مع كل من العراق وتركيا، وتطل على بحر قزوين بحدود بحرية، أما

جنوبًا فيحدها الخليج العربي وخليج عُمان بحدود بحرية طولها 1880 كم، فضلًا عن أنها تطل على بعض المضايق الإستراتيجية من أهمها مضيق هرمز، مما أكسبها أهمية إستراتيجية؛ لأن المضايق تقع تحت المراقبة المستمرة في المنظور الاقتصادي والسياسي والإستراتيجي لمصلحة الدولة المهيمنة.[4] وتقدر مساحة إيران بـ 1640.000 كم، وثلاثة أرباع هذه المساحة بادية أو صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة، وفي وسط تلك المساحة تقع الهضبة الإيرانية التي ترتفع عن سطح البحر بارتفاعات مختلفة تتراوح بين 1000 – 1500م.[5]

الخريطة رقم (1): موقع إيران ودوائر نفوذها في جيوبوليتيك العالم الإسلامي

2. المقوّم العسكري

سعت إيران إلى تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية عن طريق بناء قواتها المسلحة، وتحسين منظوماتها الدفاعية والهجومية، للحفاظ على قوة ردع تقليدية وغير تقليدية.[6] فضلًا عن تحديث عقيدتها العسكرية وبناء أسلوب إداري تنظيمي جديد، يتجاوب مع الدور الذي تؤديه في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز.[7] إذ شهدت القوات المسلحة الإيرانية عملية تحديث شامل جرى العمل فيها وفق خطط إستراتيجية مستمرة منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية حتى الوقت الحاضر، والتي استهدفت بشكل عام تحديث أجهزة وهياكل القيادة العامة في القوات المسلحة، فضلًا عن إعادة تسليح القوات المسلحة الإيرانية بأسلحة ومعدات جديدة.[8]

وتتكون القوات المسلحة الإيرانية من مؤسستين منفصلتين "الجيش الإيراني والحرس الثوري"، وتشرف الأركان العامة الموحدة للقوات المسلحة على قيادة الجيش والقوات المسلحة،

ويُعدّ المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي حالات الطوارئ تشرف القيادة العسكرية على قوات حماية النظام التي تخضع في الظروف العادية لوزارة الداخلية، ويملك كل من الجيش والحرس الثوري قواته البرية والجوية والبحرية، ويضم الحرس الثوري الإيراني بنيات عسكرية تنفّذ نشاطات الاستطلاع والتخريب الإستراتيجية، كفيلق القدس للعمليات الخاصة، وقوات المقاومة الباسيج، ويُقدَّر العدد الإجمالي للقوات المسلحة الإيرانية "بدون قوات الأمن الداخلي"، وفقًا لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في عام 2016 أكثر من 520 ألف شخص، فيما يبلغ عدد الاحتياط حوالي 350 ألف شخص، أما بالنسبة للأسلحة والمعدات العسكرية فجزء منها أمريكي أو بريطاني الصنع، جرى استيرادها قبل الثورة في عام 1979، وفي النصف الأول من التسعينيات استوردت إيران من روسيا كميات كبيرة من السلاح والمعدات العسكرية.[9]

3. المقوّم السياسي

إن النظام السياسي في إيران، مبنيّ على مقوم سياسي ديني مذهبي واضح المعالم، من حيث الأداء والهيكلية وأساليب العمل، وعند مراجعة مواد دستور عام 1979، في بداية تشكّل نظام الحكم الجديد في إيران بعد الثورة، نجد أن أغلب موادّه مستلهمة من الفكر السياسي للخميني، التي تتحدث أغلبها عن عالمية الثورة الإيرانية، ونصرة المستضعفين، والمذهب الرسمي الاثني عشري، باعتباره غير قابل للتغيير والتعديل، كما أن المؤسسات الرسمية التي شكلت الإطار العام لنظام الحكم في إيران أغلبها مشكّل من الفقهاء والعلماء، كمجلس الشورى الإسلامي، ومجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس مجمع تشخيص مصلحة النظام، فضلًا عن أن الشروط الواجب توفرها في المرشح لمنصب المرشد أو أي من المناصب القيادية العليا في النظام السياسي الإيراني تنمّ عن بنية دينية مذهبية لا جدال فيها، أضف إلى ذلك أن طبيعة القرارات الصادرة عن مؤسسة المرشد هي قرارات لا يجوز النقاش فيها أو الطعن بها؛ لكونها قرارات "سماوية" مستلهمة من القدسية التي يمثّلها الولي الفقيه في إيران، بوصفه نائبًا عن الإمام الغائب حتى خروجه، ولعلّ هذا ما كان يتحجج به الخميني دائمًا عبر شرحه لمبدأ "العلماء ورثة الأنبياء"، وبما أن الأنبياء يحكمون بأوامر إلهية، فإن العلماء هم أيضًا كذلك، مع فارق واحد أشار إليه هو أن الفرق ما بين العلماء والأنبياء تتمثل في العصمة من الوقوع بالخطأ، وهو ما كان مسوّغًا من جهة أخرى لمبدأ: الغاية تبرر الوسيلة، ويظهر ذلك من خلال الكثير من الأحكام والقرارات التي اتخذها الخميني في مرحلة ما بعد الثورة.[10]

4. المقوّم الاقتصادي

تُعدّ إيران من الدول الرئيسة المنتجة للطاقة في محيطها الإقليمي، فضلًا عن موقعها المهمّ الذي تتبوَّؤُه على رأس الخليج العربي، والذي مكّنها من التحكم في عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة.[11] وإلى جانب الثروات المعدنية والاحتياطات النفطية، واحتياطات الغاز الضخمة، يؤدّي القطاع الزراعي دورًا أساسيًّا لتقوية القاعدة الاقتصادية، إذ وصل معدّل النمو

سعت إيران إلى تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية عن طريق بناء قواتها المسلحة وتحسين منظوماتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع تقليدية وغير تقليدية. فضلاً عن تحديث عقيدتها العسكرية وبناء أسلوب إداري تنظيمي جديد

السنوي لإنتاج الحبوب في إيران إلى 6.5 ٪، وبذلك أعطى إيران اكتفاءً ذاتيًّا وصل إلى 100 ٪ في البقوليات و80 ٪ من إنتاج القمح و65 ٪ من إنتاج الأرز.[12] أما على صعيد القطاع الصناعي فقد بدأ الاهتمام بالصناعة في إيران منذ الستينيات من القرن الماضي، وتركزت على الصناعات الخفيفة والمتوسطة، لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على البترول، ولتطوير القطاع الصناعي وتفعيله قامت إيران في عام 2001 بتطوير الصناعات البتروكيماوية وتجارتها، وإنشاء المنطقة الخاصة بتجارة البتروكيماويات بالقرب من حقول البترول؛ لسهولة الوصول إلى احتياطات البترول والغاز من جهة، وطرق الشحن الدولية من جهة أخرى، ولاسيّما أنّها ترتبط مع تركيا وآسيا الوسطى وأوربا بشبكة من خطوط السكك الحديدية.[13] مع التأكيد هنا بأن الواقع الاقتصادي الإيراني يعاني اليوم تحديات كبيرة بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي تفرضها إدارة الرئيس دونالد ترامب من 5 يونيو 2018، التي عرّضت الاقتصاد الإيراني إلى هزات كبيرة.

5. المقوّم السكاني

يصل العدد التقديري لسكان إيران وفقًا لإحصاءات عام 2016 إلى 82.801.633 مليون نسمة، ويُعدّ المجتمع الإيراني مجتمعًا متنوعًا على المستويين العرقي والثقافي، فأغلب السكان عمومًا هم من أصول فارسية، ولكن تشاركهم مجموعة من الجماعات السكانية الأخرى، وهم العرب، والأكراد، والأتراك، والبلوش، وأقليات من اليهود، والأرمن، وأغلب القبائل التي تعيش على الأراضي الإيرانية هي من المهاجرين الذين هاجروا من الدول الآسيوية، واستقروا على أرض إيران، وتُعَدّ اللّغة الفارسية هي اللّغة الرسمية السائدة في إيران، وتُستخدَم في المجالات كافة، مثل الصحافة، والأدب، والعلوم، كما تُشاركها مجموعة من اللّغات الأخرى المُنتشرة بين الشعب الإيراني، ومنها اللغة الكردية، واللغة التركية، وتعدّ اللّغة العربية من اللغات السامية والمعروفة بين فئة من السكان، فقبل عام 1979 كان كلّ من اللّغتين الإنكليزية والفرنسيّة من اللّغات المستخدمة بين فئة المثقّفين من السكان، إضافة إلى اللغتين الروسية والألمانية، ولا تزال هذه اللغات تُستخدَم في التّدريس في المُؤسسات التعليمية.[14]

6. مقوّم العمق التاريخي والحضاري

يمثّل المقوّم التاريخي أحد الأبعاد الرئيسة التي تسعى إيران الإفادة منه في أدوارها، من أجل ضخّ دماء جديدة في مشروعها الإقليمي، فالاستناد إلى عمق تاريخي دائمًا يمثل ركيزة أساسية في إستراتيجيات الدول، وفي عالم بدأ يعطي للعمق التاريخي اهتمامًا كبيرًا، تحديدًا في مرحلة

مـا بعـد الحرب الباردة، التي ترافقت مع بروز طروحـات فكرية جديدة، كالتي طرحها المفكر الأمريكـي صاموئيل هينتغتـون حول صدام الحضـارات، وإشـارته إلى أن الصراع الحضاري سـينحصر مسـتقبلاً بين الحضـارة الغربية والحضارة الكونفوشيوسـية والحضارة الإسـلامية. ورأت إيران في هذه الفكرة مدخلًا لإبراز عمقها الحضاري والتاريخي، عن طريق المبادرة التي طرحها الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي لحوار الحضارات، وقد كانت الغاية الأساسية من هـذه المبادرة طرح إيران لنفسـها في إطار عالمي يتجاوز الحـدود الإقليمية، عبر إبراز نموذجها الحضاري والتاريخي، الممزوج بفلسـفة إسلامية مذهبية، وإن هذا النموذج ينبغي الاعتراف به والتعامل معه، بوصفه النموذج الحضاري والإسلامي القادر على التجديد والمبادرة.

المبحث الثاني: مخرجات الاحتلال الأمريكي عام 2003 وتنامي الظاهرة الإيرانية في العراق

كان العـراق قبـل عـام 2003، ركيزة من ركائز التـوازن الإسـتراتيجي، وواحدًا من أهم الفاعلين في الشرق الأوسـط، المؤثرين بشـكل كبير في رسـم معادلات التوازن الإسـتراتيجي وصياغة نتائجها، ولم يكن العراق يقلّ شـأنًا أبدًا عن إيران وتركيا والمملكة العربية السـعودية ومـصر وإسرائيل من حيـث التأثير والتأثر والفاعلية والتفاعـل في أي قضية أو أزمة تحدث في المنطقة، وبعد عام2003 خرج العراق من هذه المعادلة، وحدث على إثر ذلك خلل فى التوازن الإسـتراتيجي الشرق أوسـطي والعربي أيضًا، ليعاد تشكيله من جديد، هذا الخلل أوجد دورًا إيرانيًّا، ورث بدوره مكانة العراق، وهيمن عليه جغرافيًّا وسياسيًّا، وما يهمنا تحديدًا هو البحث في أسـباب التمدد السـياسي الإيراني في العراق، ومعرفة كيفية تفعيل الإسـتراتيجية والمصلحة الإيرانية.

أولًا: إيران والحرب الأمريكية على العراق

مـرّ الموقف الإيـراني من الحرب الأمريكية عـلى العراق بتطورات متعـددة ومتناقضة، منذ أن دخلـت هـذه الأزمة مرحلتها الدقيقة، بعد تصاعد التهديـد الأمريكي بغزو العراق، إلى أن وقعـت الحرب الأمريكية بالفعـل على العراق في العشرين من مـارس 2003، فبعد أن كانت إيران قد أعلنت أكثر من مرة أنها ترفض الغزو الأمريكي للعراق، وكان هناك نهج صارم شديد الوضـوح ضد هذا الغزو في السياسـة الخارجيـة الإيرانية، عادت إيـران لتلتزم الصمت حيال التطورات الأخيرة في تلك الأزمة، وقبل أن تقع الحرب، وهو ما جرى تفسيره على أنه تراجع في هـذا النهج، عـلى خلفية توافق قد حدث بينهـا وبين الولايات المتحدة، اسـتنادًا إلى توافقها السابق في الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، ثم جاءت المبادرة التي أعلنتها إيران قُبَيل الحرب حول إجراء اسـتفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة، بشأن انتقال السلطة في العراق، في إطار خطة لتجنب شنّ حرب على بغداد، ودعوة المعارضة العراقية إلى المصالحة مع الرئيس صدام حسين؛ لتجنـب إراقـة الدماء، لتعود بالموقف الإيـراني مرة أخرى إلى قلب الأحـداث، هذا الغموض

والتناقض في الموقف الإيراني وجد تفسيره في طبيعة الإشكاليات القائمة في العلاقات العراقية الإيرانية من جهة، وإشكاليات العلاقات الإيرانية الأمريكية من جهة أخرى.[15]

فمنذ مطلع عام 2002، ونظرًا للتصاعد الخطير الذي بدأت تأخذه العلاقات العراقية الأمريكية سعت إيران إلى اعتماد النهج التوازني السلبي أو الحياد الفعال كما أطلقت عليه في علاقتها بالأزمة والتعامل معها.[16] فهي من جهة ترغب في الإطاحة بنظام صدام حسين، ومن جهة أخرى تخشى المخاطر الحقيقية لتداعيات هذه الحرب عليها، ولعل هذا ما دفعها إلى إعلان موقفها الرسمي بعدم تأييدها لأي طرف، وأشار بيان الخارجية الإيرانية "نحن محايدون، لكننا معنيون"، وكالعادة عمدت إيران إلى تبني موقف يكتنفه الغموض وعدم اليقين؛ لغرض الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر وأكثر الأرباح؛ أي اعتماد مبدأ الحياد الفعّال الذي يحفظ لها مصالحها الخاصة، ولعل المكاسب التي حصلت عليها في مرحلة ما بعد الحرب توضح ذلك.[17]

إن مفهوم الحياد الإيراني الفعّال كان واسعًا وفضفاضًا، والحقيقة أنّه كانت هناك عدة مؤشرات تدعم مثل هذا التكهّن، حيث شاركت المعارضة السياسية الشيعية التي تحتضنها طهران مع باقي فصائل المعارضة العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة في عدة اجتماعات في واشنطن وصلاح الدين، وربما كانت إيران تسعى إلى أن تتعامل مع الولايات المتحدة هذه المرة بالطريقة نفسها التي تعامل بها الطرفان في الحرب الأمريكية على أفغانستان، أي أن يتم تنحية الخلافات جانبًا لتحقيق هدف الطرفين في الإطاحة بنظام صدام حسين، من دون أن يعني ذلك حصار إيران في مرحلة ما بعد صدام، وقد تلا هذه المبادرة إقدام إيران على مجموعة من الخطوات لها مغزاها المهمّ، في مقدمتها استضافتها مؤتمرًا للقوى الشيعية العراقية المعارضة، عقد في 6 مارس 2003 على الرغم من أن الإعلام الإيراني أكّد أن هذا المؤتمر لا يُعقَد بضوء أخضر من إيران. وتزامنًا مع هذه الخطوة تحركت قوات فيلق بدر إلى شمال العراق، حيث تمركزت في هذه المساحة الواقعة ضمن مناطق شمال العراق الكردية التي تتمتع بالحكم الذاتي. وفي سياق هذه المرحلة الجديدة؛ لتقلب الموقف الإيراني- عملت الولايات المتحدة على إرسال مجموعة من الإشارات المتناقضة إلى إيران، ففي الوقت الذي جددت فيه واشنطن اتهاماتها لطهران بامتلاك أسلحة نووية، على لسان وزير الخارجية الأسبق كولن باول، أعلن في 9 مارس 2003 أنّ الولايات المتحدة والدول الأخرى اكتشفت فجأة أن إيران متقدمة في برنامجها لتطوير أسلحة نووية أكثر ممّا كان العالم يعتقد، وكان كولن باول يعلّق على مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز جاء فيه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى أن إيران استخدمت إكزافلورور اليورانيوم في محركات الطرد لديها لاختبار قدرة هذه المحركات. في هذا الوقت أعلن كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا أن عراق ما بعد صدام حسين لا مكان فيه لمنظمة مجاهدي خلق، وهذا الموقف الذي يبدو متناقضًا أيضًا من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران هدفه طمأنة هذه الأخيرة لكسبها إلى جانبها.[18]

مـرّ الموقف الإيراني من الحـرب الأمريكية على العراق بتطورات متعددة ومتناقضة منذ أن دخلت هـذه الأزمة مرحلتها الدقيقة بعد تصاعد التهديد الأمريكي بغزو العراق إلى أن وقعت الحـرب الأمريكية بالفعل على العراق في العشرين من مارس 2003

ومـا يدلّـل أيضًـا عـلى التنسـيق الـسّري بـين الطرفـين الأمريكي والإيراني قبيل الحرب، بعض الوثائق التي سُرِّبت من السـفارة السويسرية في إيران، حيث كانت هي من يرعى المصالـح الأمريكيـة في إيـران في عـام 2002، فقد أشـارت هـذه الوثائـق إلى أنه في الوقـت الذي كان لدى إيران سـفير في باريس أرسـلت إيران رئيس مركز البحوث الإستراتيجية التابـع لـوزارة الخارجيـة الإيرانيـة، بصفـة سـفير أيضًـا إلى باريـس، مـع احتفـاظ السـفير الإيـراني في فرنسـا بمنصبـه ووجود السفير الجديد! ومن ثَمّ اتضح أنه ضابط ارتباط بين إيران والولايات المتحدة، وأنه مكلّف بالتنسيق بين الطرفين للإعداد لغزو العراق.[19]

وفي الوقت نفسه طالبت الحكومة الإيرانية من السفارة العراقية في طهران تسهيل مهمّة وفد إعلامي إيراني مكوّن من 35 شخصًا؛ لغرض تغطية الأحداث في العراق، ورُفِض الطلب، إذ اتّضح فيما بعد أن أعضاء هذا الوفد أغلبهم من جهاز (اطلاعات) الإيراني وحزب الله اللبناني، فضلًا عن عمليات التحشـيد الديني ضد العراق، وذلك عبر الفتاوى التي صدرت من رجال الدين في إيران، التي حرّضت ضد النظام السياسي في العراق.

ففي الكتاب الذي صدر في مارس 2016 بعنوان "الموفد" لكاتبه زلماي خليل زاده السفير الأمريكي في العراق بعد الاحتلال، أشار إلى لقاء جمع مسؤولين بالإدارة الأمريكية لم يسمّهم، ومحمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني الحالي، الذي كان سـفير إيران لدى الأمم المتحدة وقت الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003، تضمن اللقاء برواية خليل زاد طلبًا أمريكيًّا مـن الجانـب الإيراني بعدم التعرض للمقاتـلات الأمريكية، إذا ما اخترقـت الأجواء الإيرانية بطريـق الخطأ، وهو الطلـب الذي قابله ظريف بالموافقة، وعرضًا أمريكيًّا آخر برغبة الولايات المتحدة الشديدة في أن يتبوأ كبار السياسيين الموالين لإيران، والمعارضين لنظام الرئيس العراقي صدام حسين مقاعد من الحكومة التوافقية، التي ترغب الولايات المتحدة تمكينها بعد الحرب، ويتابع خليل زاد أن قناة الحوار هذه قد أُغلِقت بسبب ما أسماها اتّهامات الرئيس بوش في مايو 2003 للجانب الإيراني بإيوائه عناصر من تنظيم القاعدة، كانوا قد تورطوا في أعمال عسكرية معادية للولايات المتحدة على الأراضي السعودية، وراح ضحيتها ثمانية أمريكيين.[20]

الـذي يتضـح من كل ما تقدم أنّ إيران أدت دورًا مركزيًّا في الحرب الأمريكية على العراق، سـواءً أكان ذلـك على مسـتوى التخطيط أم التنفيـذ، والذي يدلّل على ذلك مـا قاله محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي للشؤون القانونية والبرلمانية في مؤتمر الخليج وتحدّيات المستقبل، الذي عُقِد في إمارة أبو ظبي يوم 13 يناير 2004: "لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة، لكننا حصلنا على مكافأة، وأصبحنا ضمن محور الشر"!، وكان الرئيس الإيراني السـابق محمود أحمدي نجاد قد كرّر مثل ذلك، وهو في زيارته لنيويورك

لحضور اجتماعات الأمم المتحدة في لقاء له مع صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 26 سبتمبر 2008 حيث قال: "إن إيران قدّمت يد العون للولايات المتحدة فيما يتعلّق بأفغانستان، وكانت نتيجة هذه المساعدات توجيه الرئيس الأمريكي تهديدات مباشرة لشنّ هجوم عسكري ضدنا، كما أن بلادنا قدّمت مساعدات لأمريكا في إعادة الهدوء والاستقرار إلى العراق".[21]

ثانيًا: توظيف احتلال العراق لخدمة الأهداف الإيرانية

أفضت مخرجات غزو واحتلال العراق سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا واجتماعيًّا أن تعمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبيًّا لمصالحها الإستراتيجية في العراق، وإلى بناء قاعدة متينة ومتعددة الركائز اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وأمنيًّا وسياسيًّا، أتاحت لها أن تكون في وضع إستراتيجي سهّلَ عليها التأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقي خدمة لتلك المصالح، وممّا ساعد على ممارسة هذا التأثير معطيات داخلية عراقية، جعلت إيران تبدو كأنها قوة احتلال غير معلن، ومن بين هذه المعطيات:[22]

1. عجز الدولة الجديدة في العراق عن أداء وظائفها السياسية والأمنية.

2. تميّز الواقع العراقي العام خلال سنوات ما بعد الاحتلال بالفوضى وعدم الاستقرار الداخلي، جرّاء حلّ مؤسسات الدولة الذي نجم عنه انعدام الأمن، وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي، وقد وجدت إيران في استمرار هذه الحالة مدخلًا مهمًّا لتقوية نفوذها داخل العراق.

3. إدراك إيران لافتقارها للعمق الإستراتيجي جعل موضوع الأمن هاجسًا ملحًّا بالنسبة لها، فإيران رأت أن عراقًا تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها في الداخل يشكّل تهديدًا لأمنها القومي، ومن هنا أريد بالنفوذ الإيراني الواسع في العراق أن يكون سبيلًا لاحتواء الطموحات الأمريكية؛ لذا عمد الإيرانيون بين حين وآخر لأغراض المساومة إلى تذكير صنّاع القرار الأمريكي، أن إيران هي الطرف الأقوى تأثيرًا في العراق.

4. إن التداخل المذهبي بين العراق وإيران منح الأخيرة فرصة لتسييس المذهب، ومن ثم رعاية حلفائها ودعم، دورهم السياسي، واتّخاذ ذلك سبيلًا لاستخدامهم في تحقيق غاية مركبة في الداخل العراقي من جهة، ومنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة فرصة ذهبية لإيران لبسط هيمنتها العلنية على العراق، ولم يكن ذلك ممكنًا أو مقبولًا بطبيعة الحال من دون مسوّغات أيديولوجية ودينية، فكان الحفاظ على مصالح التيار السياسي الشيعي، وتكريس وجوده في السلطة، والحديث عن مظلومية الشيعة، والعمل على تفكيك منظومة الدولة العراقية، وفق أسس طائفية وعرقية، والذي يظهر الشيعة أغلبية حاكمة، والعمل على تكريس المشروع الإيراني في العراق، بمختلف الوسائل والآليات- من أهم أركان إستراتيجية إيران للحفاظ على مصالحها القومية في العراق.[23]

ومهما قيل عن حجم المكاسب الإستراتيجية التي حققتها إيران فإنها أصبحت القوة الإقليمية الأبرز بعد غياب القوة العراقية، فضلًا عن علاقاتها الإيجابية مع القادة السياسيين والدينيين البارزين في العراق، وقدرتها على القيام بأدوار تحقّق مصلحتها خلافًا للرغبة الأمريكية.[24] كما أنها أجبرت في كثير من الأحيان الولايات المتحدة على الجلوس على طاولة المفاوضات، واعتماد الحلول الدبلوماسية معها، بدلًا من التلويح باستخدام القوة العسكرية ضدها.[25]

إضافة إلى أن التأثير الإيراني لم يقتصر على الإستراتيجية الأمريكية في العراق فحسب، بل تعدّاه إلى مجمل الخليج العربي والشرق الأوسط، بحيث أصبحت التهديدات الإيرانية صريحة حيال مجمل دول الخليج العربي، فضلًا عمّا أفرزه تصاعد التيار السياسي الشيعي من تحديات على الأوضاع الداخلية لهذه الدول، وهو ما أدّى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تعانيه أغلب دول المنطقة اليوم.[26]

وفضلًا عمّا تقدّم فقد تأطّر الدور السياسي الإيراني في عراق ما بعد 2003 في مجموعة من الجوانب السياسية التي هدفت من خلالها ربط الحالة السياسية العراقية بالإيرانية وذلك عبر الآتي:

1. تمكين أحزاب الإسلام السياسي الشيعي.

2. التأثير في القرار السياسي العراقي.

3. الربط ما بين أحزاب الإسلام السياسي الشيعي وسياسة التمدّد الإيرانية.

4. التأثير في السلوك السياسي الخارجي العراقية، والتحكّم بحقّه التصويتي في المنظمات الإقليمية والدولية.

5. تحويل السياسة الخارجية العراقية إلى أداة من أدوات التدخل في الشأن الداخلي العربي.

إن تطورات الدور السياسي الإيراني في العراق أخذت نسقًا تصاعديًّا منذ عام 2003 وحتى اليوم، فالنجاح الإيراني في توظيف تطورات الساحة السياسية العراقية مكّنها من إدارة الملفّ العراقي بنجاح وتمكّن، فتجربة بروز تنظيم داعش في العراق عام 2014، وإنتاج صيغة الحشد الشعبي، ثم تحويله إلى فاعل سياسي ضمن مسمّى تحالف الفتح- كل ذلك جعلها تمسك بحزم بملفات العملية السياسية العراقية من خلال المزاوجة ما بين العمل السياسي والأمني، بل يمكن القول إنّ تحالف الفتح الذي يجمع ما بين العمل الميليشياوي والسياسي قد يكون البديل الأبرز للتحالف الوطني العراقي الذي سّير العملية السياسية العراقية منذ عام 2003 وحتى عام 2018.

إن السعي الإيراني المستمرّ إلى خلق دعائم سياسية وأمنية ودينية لدعم دورها في العراق، هي بصورة أخرى أدوات تأثير تضبط عن طريقها الفعل الرسمي وغير الرسمي في العراق، فضلًا عن دورها في ضبط تفاعلات الفاعلين الآخرين خارج دائرة التأثير الإيراني، والحديث هنا عن الأكراد والعرب السُّنّة، ومن ثَمّ في التلوّن الذي تتحرك من خلاله الأدوار الإيرانية في العراق، مكّن إيران من التمتع بهامش مناورة إستراتيجية أوسع وأكثر فائدة من ذلك الهامش الذي تتحرك من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية، ولنا في تجربة تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 حتى عام -2018 أبرز مثال على علو الرغبة الإيرانية في العراق على الرغبة الأمريكية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للدور السياسي الإيراني في العراق

إن دراسة الاحتمالات المستقبلية للأدوار السياسية الإيرانية في العراق تنطوي على أهمية كبيرة؛ لكونها ستحدد شكل التفاعلات الإقليمية والدولية في العراق، وتداعياتها ونتائجها اللاحقة، وانعكاساتها على مجمل العلاقات سلبًا أم إيجابًا، وعلى مستوياتها المختلفة "عراقيًّا وإقليميًّا ودوليًّا".

وبناءً على ما تقدّم في المباحث السابقة، إذ تتزايد وتتنوّع حوافز وكوابح الأدوار الإيرانية على مختلف الأصعدة- فإن الحديث عن احتمالات مستقبل الدور السياسي الإيراني في العراق له ما يسوّغه ويدعمه أيضًا، وعليه يرى الباحث أن هناك احتمالات رئيسة لمستقبل الدور السياسي الإيراني في العراق، يمكن تناولها على النحو الآتي:

أولًا: افتراض نجاح المشروع السياسي الإيراني في العراق

إن تطـورات الدور السياسي الإيراني في العـراق أخذت نسقًـا تصاعديًا منذ عام 2003 وحتى اليوم فالنجاح الإيراني في توظيف تطورات الساحة السياسيـة العراقية مكّنها من إدارة الملفّ العراقي بنجاح وتمكّن

يفـترض هذا السـيناريو نجـاح الدور السـياسي الإيراني في العـراق عـلى المسـتوى القريـب، انطلاقًـا مـن الفرضيـة القائلة: "إن التفرد الإيراني بالقرارات الأمنية والسياسـية في مرحلة ما بعـد داعش، وغياب المنافـس الإقليمي، واحتواء المعارض الداخلي، والتحوّل من المهيمن السياسي إلى المهيمن العسـكري، ونجاحها في فرض هيمنتهـا على مختلف نواحي الحيـاة الاقتصادية والاجتماعيـة العراقية- تزيد من فرص نجاحهـا في العراق، فهناك عدد من المؤشرات الأمنية (الحشـد الشـعبي) والسياسـية (تحالف الفتح) التي تشـير إلى إمكانية نجاح الـدور السـياسي الإيراني في العـراق، خصوصًا إذا ما سـعت إيران إلى تدعيـم هذه المؤشرات لإنجـاح مشروعهـا في العـراق ومنطقـة الـشرق الأوسـط، في سـبيل الحفـاظ عـلى مصالحها الجيوستراتيجية وتعزيز هيمنتها الإقليمية".

ثانيًا: افتراض اعتماد الوضع الراهن بدلالة الهيمنة الإيرانية على العراق

يفترض هذا السـيناريو اسـتمرار الأدوار الإيرانية في العراق على المسـتوى المتوسـط، على نفس الشـاكلة السياسية والإسـتراتيجية والأمنية، انطلاقًا من الفرضية القائلة: "سوف تستمر إيـران في توسـيع مصالحها داخل العراق، بهدف المحافظة على المكانـة والهيمنة والنفوذ، بعدما انتـصرت أجندتهـا في الحرب على داعش، ولاسـيما في العراق والشرق الأوسـط"، ووفقًا لهذا السـيناريو ستسـتمر إيران في بسـط نفوذها الإقليمي، وفرض سـيطرتها على القوى السياسـية والدينيـة في العـراق، بحيث تتمكن في نهاية المطاف من أن تصبح مركزًا رئيسًـا يسـتقطب كل الأقليات السياسـية والدينية "السُّـنّية والشيعية" في العراق، بالاسـتناد إلى إستراتيجية الشد أو الربط الإسـتراتيجي، فاحتمال السيطرة والتوسـع والتأثير يعني بالضرورة أن إيران استطاعت أن تنجح في صناعة تلك المسـافة العريضة بين قدرتها على التحكم بمتغيرات النظام الإقليمي، وقدرة الآخرين على ذلك، وما دامت تملك مقومات القوة المهيمنة فإن الدول الأخرى سـتقرّ لها بالهيمنة والنفوذ، والاسـتمرار في تحقيق هدف الأدوار الإيرانية التي تؤدي إلى جعل القوى الإقليميـة تعـود في الفلـك الإيـراني، دون أن تملي شروطًـا أو متطلبات تتعـارض مع المصالح الإيرانية العليا.

ثالثًا: افتراض إعادة صياغة أنماط التفكير الإيراني في العراق

يفـترض هـذا السـيناريو أن إيـران سـتعيد النظـر بإسـتراتيجيتها في العراق على المسـتوى البعيـد، وذلك انطلاقًا من الفرضية القائلة: "إن تصاعد الضغوط الداخلية الإيرانية والعراقية والإقليمية والدولية سـوف تؤدي بمجملها بصانع القرار الإيراني إلى تبني سياسـات جديدة،

ستستمر إيران في بسط نفوذها الإقليمي وفرض سيطرتها على القوى السياسية والدينية في العراق بحيث تتمكن في نهاية المطاف من أن تصبح مركزًا رئيسًا يستقطب كل الأقليات السياسية والدينية "السُنّية والشيعية" في العراق

تهدف من خلالها إلى إعطاء قوة دفع جديدة لأدوارها في العراق، بالشكل الذي يحفظ نفوذها ومصالحها الإستراتيجية والسياسية"، فالضرورات الإستراتيجية الإيرانية قد تحتّم ضرورة إعادة التفكير الإستراتيجي والسياسي في العراق، ووضع خيارات عدة ربّما تساعدها في الحفاظ على نفوذها في العراق، ولعلّ مساعي إيران في احتواء العرب السُّنّة ضمن الحكومات العراقية المتعاقبة، وتفعيل دورهم ضمن الحشد الشعبي، ليست إلا خيارات إيرانية تهدف إلى التخفيف من حدة ردود الأفعال حيالها، إلى جانب مراهنتها على الزمن، واستنفاد كل الطاقات الحكومية العراقية بما يؤمن جانبًا من إصلاحات صورية أو شكلية، يمكن أن يشير إلى نجاح ولو نسبي، فهذا السيناريو: "إعادة صياغة أنماط التفكير" يمكن الركون إليه في حالة الوصول لحالة الإخفاق الإيرانية الأكيدة في العراق، وغياب أيّ بوادر إيرانية للحل "لحماية نفوذها الإستراتيجي"، يمكن عن طريقه الحفاظ على النفوذ والهيمنة الإيرانية في العراق.

رابعًا: افتراض الهزيمة الإستراتيجية الإيرانية في العراق

يفترض هذا السيناريو انسحاب إيران من العراق على المدى المنظور انطلاقًا من الفرضية القائلة: "إن حالة التأزّم الكبير الذي بدأت تعانيه إيران في العراق، نتيجة إخفاق التجربة السياسية التي بنتها، وتصاعد السخط الشعبي الشيعي ضد سياساتها في الآونة الأخيرة، وما مثّله هذا من إدراك صانع القرار الإيراني بأن دوره في العراق لم يعد مرغوبًا فيه، خصوصًا أن المجال الذي تعوّل عليه إيران في العراق بدأ يرفضها، ويحمّلها أسباب النتائج الكارثية التي حلّت في العراق اليوم، وأنه عليها جدولة انسحابها من العراق، بالطريقة التي تحفظ لها ما تبقى من نفوذ وأدوات، وهذا يعني ضرورة إنهاء الدور السلبي الإيراني في العراق، والتعامل مع العراق على أنه دولة ذات سيادة وقانون".

فضلًا عن أنه يمكن تسجيل مجموعة من المؤشرات التي توضح إمكانية الهزيمة الإيرانية في العراق ومنها:

1. غياب الفاعلية الإيرانية في احتواء المشكلات السياسية "الشيعية الشيعية".
2. تصاعد حدّة التنافس الإقليمي للوجود الإيراني في العراق، خصوصًا من قبل المملكة العربية السعودية وتركيا اللتين بدأتا تدركان مدى أهمية أن يكون لهما دور فاعل في العراق.
3. تصاعد حدّة الخلافات بين القيادات الأمنية الإيرانية حول جدوى الوجود الإيراني في العراق، وهو أمر مرشح للتصاعد خلال المرحلة المقبلة، بعد الاستنزاف الكبير الذي تعرضت له القوة الإيرانية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصًا منذ اندلاع الأزمة في سوريا واليمن.

4. الضغوط الأمريكية المتكررة من ضرورة كفّ إيران يدها عن العراق، ومن المتوقّع أن تتحوّل هذه الضغوط إلى إستراتيجيات عملية في المرحلة القادمة، ولعلّ الإجراءات الأمريكية الحالية من قبل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد إيران، المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية والضغط العسكري، والهجمات الجوية التي تشنّها الطائرات (الإسرائيلية) على مواقع إيرانية أو معسكرات الحشد الشعبي داخل العراق- قد تتصاعد مستقبلًا إلى استهداف النظام الإيراني برمته.

الخاتمة

إن الأدوار الإيرانية وضمن افتراضات العقل الإستراتيجي الإيراني تهدف إلى ضمان وحماية متطلبات الأمن القومي الإيراني، والحفاظ على سلامة المصالح الحيوية الإيرانية في العراق، وتنطوي هذه الأدوار على عدد من الأهداف الرئيسة ضمن الأدوار الإيرانية التي تسعى إلى ضمان الهيمنة السياسية الإيرانية على العراق، كمنطلق لهيمنة تشمل كل الدول التي تمتلك فيها أدوات التدخل والتأثير، وإقامة نظام إقليمي بقيادتها، والذي يسمح لها بالسيطرة على الإقليم وقيادته، بما يضمن تدخّلها في كلّ الشؤون الداخلية لدوله، وتقديم الدعم والحماية للحلفاء والأصدقاء لتحقيق مصالحها الحيوية، وتهدف إلى الحد من ظهور قوى إقليمية يمكن أن تنافسها، والحفاظ على الوضع الراهن، وديمومة الفوضى الإقليمية التي أنتجتها، وما يمليه عليها من السيطرة والتحكم بالسياسات الإقليمية والتأثير فيها.

وللحفاظ على المصالح الحيوية ولتعزيز الهيمنة الإيرانية الواسعة توصلت العقلية الإستراتيجية الإيرانية إلى قناعة مفادها أن العراق يعدّ أهمّ محطة للانتقال نحو الهيمنة الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط عبر السيطرة المطلقة على العراق بعد احتلاله، وإعادة ترتيب المنطقة بما يتلاءم ومصالحها وسياستها، ولأن العراق يتمتع بموقع جغرافي مهمّ ودور سياسي واقتصادي على الصعيد الإقليمي والدولي- استثمرت إيران ظروف الفوضى الشاملة في العراق بعد عام 2003، وبالفعل سعت إيران إلى تحقيق أهدافها في العراق عن طريق إقامة نظام سياسي موالٍ لها، والدفع بأحزاب الإسلام السياسي الشيعي للسيطرة على الحكم، وضبط إيقاع الخلافات السياسية الداخلية "الشيعية الشيعية"، التي تنشأ تحت مسمّى الحفاظ على المكتسبات التي حققها الشيعة بعد عام 2003، وفرضيات حماية المذهب التي ساقتها الدعاية الإيرانية، ورسختها في العقلية السياسية الشيعية العراقية في مرحلة ما بعد داعش، من أجل ضمان ولائهم وكسب ثقتهم، كما أنها سيطرت بشكل فعلي على نفط العراق واقتصاده، بالدفع بالكثير من الشركات الإيرانية للهيمنة على السوق العراقية، ثم وسّعت وجودها العسكري فيه، عبر شبكة كبيرة من المستشارين العسكريين، إلى جانب المئات من الفصائل المسلحة المرتبطة عقائديًّا ومذهبيًّا بالولي الفقيه، فضلًا عن امتدادات جوانب سيطرتها إلى النواحي الدينية والإعلامية والاستخبارية والدبلوماسية، ورغم هذه الحقائق فإن الطرق في

العـراق لم تكـن معبّدة أمام القيـادة الإيرانية، إذ واجهت أدوارها العديـد من المتغيرات المؤثرة فيها، وفي آفاقها المستقبلية في العراق.

إن مسـتقبل الدور السـياسي الإيراني في العراق سيشـهد صورًا متعددة، وإن هذه الدراسة وعن طريق افتراضها لبعض السـيناريوهات لا تشـير إلى تحقّق سـيناريو بحدّ ذاته إنما تشير إلى أن هذه السـيناريوهات سـتعمل وبصورة مسـتقلة إحداها عن الأخرى، إلى أن تتوفر الفرص الداعمـة لقيـام أحدهـا، أو قيـام شـكل آخر من أشـكال المسـتقبل الـذي يجمع بـين العناصر الأساسـية المكونة للافتراضات الوارد ذكرها، وبين المتغيرات الطارئة، وذلك لأن العراق يُعَدّ من أعقد المناطق بالنسـبة لإيران، من حيث توقّع ما سـتؤول إليه الأحداث السياسية والأمنية فيـه، فضلًا عن كون العراق دولة تتداخل فيه المصالح، وتتعارض فيه السياسـات، وتتشـابك فيه الإسـتراتيجيات الإقليمية والدولية، وهذا ما يجعله متغيّرًا يصعب التكهن به، وإن الباحث باسـتعراضه لبعـض الافتراضات إنما اسـتند في ذلـك إلى النتائج التي توصّـل إليها عن طريق البحـث في ثنايـا الدراسـة، فضلًا عن توافـر بعض المعطيـات والمؤشرات التي اسـتَند إليها في ذلك.

المراجع والهوامش:

1. عياد أحمد البطنيجي، قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: محدد القوة، حوارات الفخرية، في 12 فبراير 2012، ص3.
https://bit.ly/2z2iojG
2. عياد البطنيجي، تحليل ثقافي للملف النووي الإيراني، ميدل إيست أونلاين، في 27 مارس 2009.
https://bit.ly/2YSdS6H
3. سهيلة عبد الأنيس، التسلح الإيراني في التسعينات وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 1999)، ص ص6–8.
4. ماهر يعقوب، العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والسلوك السياسي، دورية متابعات دولية، العدد (88)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص10.
5. منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (17)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001)، ص9.
6. سهيلة عبد الأنيس، مصدر سبق ذكره، ص ص6-8.
7. عبد الرحمن الداود، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران): دراسة تحليلية لصيغ التفاعل المقبلة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص58.
8. علي المليجي علي، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (88)، في 1 مارس 2007.
https://bit.ly/2ylzCIB
9. ما هو حجم القوات المسلحة الإيرانية؟ الأمن والدفاع العربي، في 18 ابريل 2016، ص1
https://bit.ly/2lHQTbO
10. المصدر نفسه، ص3.

11. عباس محمد، اقتصاد نفطي في عصر العولمة: اقتراح إستراتيجي لمنطقة الخليج (الفارسي)، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، العدد (3)، (طهران، معهد الدراسات السياسية والدولية، 2004)، ص96.
12. جمال محمد تقي، إيران بين مزدوجين، مجلة كنعان الإلكترونية، العدد (954)، في 3 أكتوبر2006، ص5
https://cutt.ly/gwSRW5j
13. براء عبد القادر، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص 69.
14. كم عدد سكان إيران؟ موضوع، في 13 فبراير 2017.
https://bit.ly/2Gyqftq
15. أحمد منيسي، الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق، موقع فيص نور، في 12 أغسطس 2012، ص2.
https://bit.ly/2k9OlTo
16. التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص111.
17. المصدر نفسه، ص112.
18. أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص3.
19. أغلب المعلومات الواردة في هذا المجال هي ملخّص للقاءات التي جرت مع السفير العراقي الدكتور عبدالستار الراوي آخر سفير عراقي في إيران قُبَيل الاحتلال في قناة روسيا اليوم، والذي أشار فيها إلى طبيعة الدور الذي أدّته إيران وحلفاؤها في الإعداد للحرب والاستعداد لمرحلة ما بعد الاحتلال.
20. إبراهيم بديوي، غزو العراق: هدية أمريكا لملالي إيران، إضاءات، في 25 أبريل 2016.
https://bit.ly/2kDkAdY
21. لك المجد أخا الفرس: 'لولانا ما سقطت كابول وبغداد'، مفكرة الإسلام، في 26 فبراير 2004.
https://bit.ly/2m9OkQ5
22. مازن إسماعيل الرمضاني، العلاقة العراقية- الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في 17 يناير 2011، ص3.
https://bit.ly/2kC05OE
23. محمد العزاوي، إيران: المذهب في خدمة السياسة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، في 27 نوفمبر2014.
https://bit.ly/2lHmrP4
24. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمخدرات الخارجية، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص294.
25. خالد الحروب، إيران: تحدي أو تغيير موازين القوى الإقليمي، مجلة شؤون عربية، العدد (15)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006)، ص14.
26. ستار الدليمي، إيران وبداية مرحلة جديدة، دورية أوراق دولية، العدد (149)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006)، ص ص7-8.